قمّة بوتين – شي 2026 ... نحو نظام عالمي جديد
على المصارف العربية تعزيز أطر تنويع العملات
من خلال توسيع قدرات التسوية باليوان والروبل

إن قمّة بوتين – شي التي عقدت في بيجينغ يومي 19 و20 مايو/أيار 2026 كانت حدثاً بارزاً في تطوّر العلاقات بين روسيا والصين. وقد كانت القمّة رمزاً للتضامن بين قوتين تسعيان إلى إعادة تشكيل النظام العالمي بعيداً عن الهيمنة الغربية.

وأصدر الزعيمان، بوتين وشي، بياناً أكّدا فيه ضرورة وجود عالم متعدّد الأقطاب، وإنتقدا ما وصفاه بالآثار المزعزعة للإستقرار الذي تنطوي عليها السياسة الخارجية الأميركية، وتتمثل رؤيتهما المشتركة في تعزيز نماذج جديدة للحوكمة والعلاقات الدولية.

وعلى الصعيد الإقتصادي، سلّطت القمّة الضوء على إعتماد روسيا المتزايد على الصين كشريكها التجاري الرئيسي، لا سيما في صادرات الطاقة. وفي الوقت نفسه، تم التوصُّل إلى إتفاقيات لتوسيع التجارة بالعملات الوطنية، الروبل واليوان، وتعميق التعاون في مجالات مثل الذكاء الإصطناعي وحماية البيئة.

وقد أظهرت قمّة مايو/أيار 2026 عمق وحدود التعاون الصيني الروسي، إذ شكّلت جبهة موحّدة ضد الغرب، ووسّعت العلاقات الإقتصادية والتكنولوجية، وعكست صورة التضامن بين روسيا والصين.

ونعرض في هذا التحقيق، تقييم آثار قمّة بوتين – شي على التجارة والتمويل العالميين، وعلى سعر الذهب، وعلى النظام العالمي، وعلى الولايات المتحدة ولبنان، ونختم بالتوصيات والإستراتيجيات للمصارف العربية لمواجهة التحدّيات والإستفادة من الفرص والآفاق المستقبلية عقب قمّة بوتين وشي.

الآثار على الصعيد العالمي

ثمّة أبعاد عدّة لآثار قمّة بوتين – شي في مايو/أيار 2026 على الصعيد العالمي:

على الصعيد الجيوسياسي، عزّزت القمّة فكرة متعدّد الأقطاب، متحدّية بذلك هيمنة الولايات المتحدة والغرب بشكل مباشر.

ومن خلال إصدار إعلان مشترك، إنتقد الأحادية الأميركية، رسّخت روسيا والصين مكانيتهما كصوتين رائدين لنظام حكم بديل، وذلك له تداعيات على المؤسسات العالمية ومنها الأمم المتحدة ومجموعة العشرين وغيرها من المؤسسات المتعدّدة الأطراف، مما يعقّد جهود الغرب الرامية الى فرض العقوبات.

إقتصادياً، ساهمت القمّة في تسريع وتيرة الإستغناء عن الدولار، حيث تعهّدت الصين وروسيا بتوسيع التجارة بالروبل واليوان. علماً أن هذا التحوُّل، وإن كان محدود النطاق مقارنة بالهيمنة العالمية للدولار، فإنه يُشير إلى مساع متزايدة لإنشاء أنظمة مالية موازية تُقلّل من آثار العقوبات التي تفرضها الدول الغربية.

بالنسبة إلى روسيا، فإن ذلك يحدُّ من آثار عزلتها عن الأسواق الغربية، بينما يُعزّز بالنسبة إلى الصين دورها كمركز للتدفقات المالية.

من الناحية الإستراتيجية، زادت القمّة من مخاوف واشنطن والدول الأوروبية من إنشاء كتلة معادية للغرب. ورغم أن الشراكة بين الصين وروسيا لا ترقى إلى مستوى التحالف الرسمي، إلاّ أن رمزية الوحدة بين قوتين نوويتين تتمتعان بحق النقض في مجلس الأمن الدولي، تحمل دلالات بالغة الأهمية:

فهي تُعقّد في الإستراتيجيات الغربية في مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى، حيث تسعى كل من موسكو وبيجينغ إلى توسيع نفوذهما من خلال صفقات الطاقة والبنية التحتية والأسلحة.

على الصعيد الإقليمي، تنظر دول في أفريقيا وأميركا اللاتينية وأجزاء من آسيا إلى التحالف الصيني – الروسي كفرصة لتنويع الشراكات والتفاوض على شروط أفضل مع القوى الغربية، وهذا يُسرّع من تفتّت الحوكمة العالمية إلى كتل متنافسة.

أما في ما يتعلق بالمخاطر العالمية، فقد عزّزت القمّة مفهوم النظام العالمي الجديد، لذا، تُسهم القمّة في إنشاء جو من عدم اليقين المتزايد.

الآثار على موازين القوى في العالم

إن آثار قمّة بوتين – شي على موازين القوى في العالم تكمن في تعزيز التعدُّدية القطبية والتوطيد الواضح لكتلة بديلة للقوة الغربية، فقد دعت روسيا والصين إلى «نمط جديد من العلاقات الدولية» مما يُؤثّر على الحوكمة العالمية. وقد تتّجه الدول الصغيرة، ولا سيما في الجنوب العالمي، بشكل متزايد إلى التحالف مع المحور الصيني – الروسي وإستغلال الفرص للتفاوض على شروط أفضل من الشروط مع القوى الغربية.

على المدى الطويل، تساهم القمّة في نظام جديد تتعايش فيه المؤسسات والمعايير الغربية مع الهياكل الموازية التي تروّج لها الصين وروسيا.

الآثار على التجارة العالمية

إن آثار قمّة بوتين – شي على التجارة العالمية لها أبعاد جيوسياسية وهيكلية:

على الصعيد الجيوسياسي، تساهم القمّة في إنشاء وحدة تجارية ضد الهيمنة الإقتصادية الغربية، معزّزة فكرة نظام تجاري متعدّد الأقطاب.

أما من الناحية الهيكلية، فقد سرّعت القمّة من وتيرة التوجُّهات القائمة نحو التكتلات الإقليمية والتخلّي عن الدولار. ومن خلال التعهُّد بتوسيع التجارة بالروبل واليوان، تسعى روسيا والصين إلى الحدّ من الإعتماد على الدولار، الذي لطالما شكّل الركيزة الأساسية لتسويات التجارة الدولية.

ورغم أن حجم هذا التحوُّل لا يزال محدوداً مقارنة بالدور الراسخ للدولار، إلاّ أن القمّة تُشجع على إستخدام عملات بديلة في التجارة العالمية.

على الصعيد العالمي، تُسهم القمّة في تفتيت حوكمة التجارة، فبدلاً من نظام واحد تقوده الولايات المتحدة، يتّجه العالم نحو هياكل متوازية تتعايش فيها المؤسسات الغربية مع بدائل صينية – روسية.

وهذا يزيد من حالة عدم اليقين لدى الشركات المتعدّدة الجنسيات والمؤسسات المالية، إذ يتعيّن على هذه الشركات التعامل مع أطر تنظيمية متنافسة، وأنظمة عملات مختلفة، ومواجهة مخاطر سياسية.

وعلى المدى البعيد، قد تُسرّع القمّة من تشكيل تكتلات تجارية إقليمية، حيث تشكّل الصين وروسيا أحد أقطابها، بينما تُشكّل الولايات المتحدة وحلفاؤها القطب الآخر.

يكمن تأثير القمّة على التجارة العالمية في تعزيزها الأنظمة المالية البديلة، وإعادة تشكيلها لتدفُّقات الطاقة، ومساهمتها في تفتيت الحوكمة العالمية، حيث يتعيّن على الدول والشركات التكيُّف مع قواعد ومراكز قوى متنافسة.

الآثار على التمويل العالمي

إن قمة بوتين – شي لها أثر بالغ على التمويل العالمي، لا سيما من خلال تسريع تفتيت الأنظمة المالية وتعزيز التوجُّه نحو التخلي عن الدولار. وقد أكد كل من بوتين وشي على ضرورة توسيع التجارة والتسويات بالروبل واليوان للحدّ من هيمنة الدولار في الأسواق الدولية.

وبينما لا يزال الدولار متأصّلاً كعملة الإحتياط العالمية، فإن العالم يشهد ترتيبات مالية موازية مما يُسهم في التنويع التدريجي لإستخدام العملات العالمية، ويزيد من تعقيد تسوية المعاملات المالية عبر الحدود.

وبذلك تتجه موسكو إلى بيجينغ للحصول على السيولة والإستثمار وآليات التسوية، مما يعيد تشكيل القطاع المصرفي الروسي.

وتعزّز القمّة توسيع الدور الدولي لليوان، فمن خلال تعميق التعاون المالي مع روسيا، تعزّز بيجينغ موقفها تجاه اليوان كبديل موثوق في التجارة والتمويل العالميين.

وهذا له تداعيات على مؤسسات مثل البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية ومبادرة الحزام والطريق، اللتين تروّجان بشكل متزايد للتمويل المقوّم باليوان.

على الصعيد العالمي، زادت القمّة من مخاوف الغرب من تشتُّت التماسك المالي، إذ إن ظهور أنظمة متوازية، مؤسسات غربية ترتكز على الدولار وأطر صينية – روسية ترتكز على اليوان والروبل، يُؤدي إلى حالة من عدم اليقين بالنسبة إلى الشركات المتعدّدة الجنسيات والمستثمرين والجهات التنظيمية.

وترتفع المخاطر مع إضطرار الشركات العالمية إلى التعامل مع أنظمة متنافسة والتحوّط من تقلّبات العملة.

يكمن تأثير القمّة على التمويل العالمي في تعزيزها للأنظمة المالية البديلة، وتعميقها لإعتماد روسيا على الصين، ومساهمتها في تفتيت الحوكمة النقدية العالمية. وتسرّع القمّة من وتيرة التحوُّل من نظام مالي موحّد إلى نظام مالي متعدّد الأقطاب والعملات.

الآثار على سعر الذهب

إرتفعت أسعار الذهب بشكل ملحوظ، عقب قمّة بوتين– شي، حيث سعى المستثمرون إلى إيجاد ملاذات آمنة وسط حالة عدم اليقين الجيوسياسي المتزايد، وتقلّبات سوق الطاقة، وتنامي المخاوف من التفكّك المالي.

وقد عزّزت القمّة التوجُّه نحو التخلّي عن الدولار، مما دفع البنوك المركزية والمستثمرين من القطاع الخاص إلى زيادة حيازاتهم من الذهب، ودفع أسعار الذهب نحو مستويات قياسية.

وقد شكّل تركيز القمّة على التعدُّدية القطبية وتوسيع نطاق تسويات التجارة الدولية بالروبل واليوان تحدّياً مباشراً لهيمنة الدولار على النظام المالي العالمي. وقد أثار ذلك مخاوف حيال إستقرار العملات ومرونة أنظمة الدفع الدولية، مما أدّى إلى زيادة الطلب على الذهب كأداة تحوّط ضد المخاطر المالية.

وقد سارعت البنوك المركزية، لا سيما في الأسواق الناشئة، إلى تنويع إحتياطاتها من الذهب، مما يعكس عدم الثقة في الأدوات المالية الغربية والثقة في قيمة الذهب.

وقد أدّى تقلُّب سوق الطاقة إلى زيادة الإقبال على الذهب، كما ساهمت إضطرابات سلاسل إمداد النفط والتوترات في الشرق الأوسط في زيادة الضغوط التضخُّمية في الأسواق العالمية.

ومع إرتفاع توقّعات التضخُّم، برز دور الذهب كأداة تحوّط ضد إنخفاض قيمة العملات. وفي حلول أواخر مايو/أيار 2026، سجّلت أسعار الذهب مستويات قياسية، متجاوزة 4300 دولار للأونصة.

الآثار على الولايات المتحدة

إن آثار قمّة بوتين – شي على الولايات المتحدة لها جوانب متعدّدة:

على الصعيد الجيوسياسي، عزّزت القمّة ظهور نظام عالمي متعدّد الأقطاب، وشكلت تحدّياً مباشراً لقدرة واشنطن على صياغة المعايير العالمية. وهذا بدوره يُضعف نفوذ الولايات المتحدة في المؤسسات المتعدّدة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين.

إقتصادياً، يُمثل تركيز القمّة على التخلّي عن الدولار تحدّياً إقتصادياً للهيمنة المالية الأميركية، فبينما يبقى الدولار عملة الإحتياط العالمية، فإن التوجُّه نحو التسويات بالروبل واليوان يُوفّر للدول الأخرى البدائل المجدية لتسوية المعاملات الدولية.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، يُثير ذلك مخاوف حيال التآكل الطويل الأمد لهيمنة الدولار، التي تُشكل أساس قوتها المالية العالمية.

فإذا بدأت المزيد من الدول بتنويع إحتياطاتها وتسوياتها التجارية بعيداً عن الدولار، فإن ذلك سيجعل من قدرة واشنطن ضئيلة حيال إستخدام العقوبات كأداة في سياستها الخارجية.

على الصعيد المحلي، تُضيف القمّة ضغوطاً على صانعي السياسات والقيادة الأميركية. وقد يُؤجّج وجود محور صيني – روسي موحّد النقاشات في واشنطن حول مدى كفاية الإستراتيجيات الحالية، مما يدعو إلى تعزيز تحالفات الولايات المتحدة مع أوروبا واليابان والهند.

كما تُثير القمّة النقاشات حول مرونة سلاسل التوريد، والمنافسة التكنولوجية، في ظل سعي الولايات المتحدة إلى منافسة النفوذ الصيني في قطاعات حيوية كالذكاء الإصطناعي والطاقة.

الآثار على لبنان

إن آثار قمّة بوتين – شي على لبنان بالغة الخطورة، نظراً إلى هشاشة النظام المالي اللبناني، وتأثُّره الشديد بالإضطرابات الإقليمية. ويعاني لبنان أصلاً أزمة حادّة، حيث تواجه البنوك نقصاً مزمناً في السيولة، وإنخفاضاً في كفاية رأس المال، وإنهياراً في ثقة المودعين.

ويُضيف تركيز القمّة على التعدُّدية القطبية والتخلّي عن الدولار ضغوطاً إضافية على القطاع المصرفي اللبناني الذي يعتمد بشكل كبير على الدولار، والذي لطالما إعتمد على التحويلات المالية وتدفقات الدولار لتسيير عملياته.

ومع سعي روسيا والصين لتسوية المعاملات بالروبل واليوان، يُواجه لبنان خطر التهميش بشكل أكبر، إذا لم يتمكن من التكيّف مع قنوات مالية بديلة.

جيوسياسياً، يُعّد لبنان عرضة لتداعيات تصاعد التقارب الصيني – الروسي ضد الغرب، وتعقّد الخطابات المعادية للولايات المتحدة في القمّة جهود لبنان لتحقيق التوازن بين المانحين الغربيين وشركاء الخليج والفصائل المحلية المتحالفة مع القوى الغربية والشرقية، مما يُضعف قدرة البنوك اللبنانية على تأمين مساعدات خارجية، إذ قد تُشدّد المؤسسات الغربية شروطها، بينما يُطالب شركاء التحالف الصيني – الروسي التوافق مع أنظمتهم المالية.

إقتصادياً، يُشكل إعتماد لبنان على الواردات وقاعدة صادراته المحدودة عاملاً هاماً، إذ تؤثر التحوّلات في التجارة والتمويل العالميين بشكل مباشر على إستقرار لبنان الداخلي.

فإذا تسارعت وتيرة التخلي عن الدولار، ستواجه البنوك اللبنانية تحدّيات في الحفاظ على علاقتها مع المؤسسات الغربية، في ظل إفتقارها للبنية التحتية اللازمة للتحوّل السريع نحو التسويات القائمة على اليوان، وهذا يُعرّضها لمزيد من العزلة ويُعمّق أزمة السيولة.

من الناحية الإستراتيجية، تؤكد القمّة ضرورة قيام لبنان بإجراء إصلاحات عاجلة، إذ يجب على البنوك اللبنانية إعادة رسملتها وتحديث دستورها، وإعادة هيكلتها، وإعتماد تدابير الشفافية لإستعادة ثقة المودعين.

في الوقت نفسه، يتوجّب على لبنان إستكشاف إمكانية الإندماج مع أنظمة مالية بديلة، مثل إتفاقيات المقاصة باليوان لمواجهة المخاطر.

توصيات للمصارف العربية

إن تداعيات قمّة بوتين – شي على التمويل العالمي، تلقي بظلالها المباشرة على المصارف العربية، لا سيما في الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تندمج الأنظمة المالية بعمق في أسواق التجارة والطاقة العالمية.

ويُشير تركيز القمّة على التخلّي عن الدولار، وتوسيع نطاق التسويات بالروبل واليوان إلى تحوّل تدريجي نحو هياكل مالية موازية.

بالنسبة إلى المصارف العربية، ينطوي ذلك على مخاطر وفرص في آن واحد، فمن جهة يُعرّضها الإعتماد على الدولار واليورو لتقلّبات السوق وتداعيات العقوبات، ومن جهة أخرى، يُمكن لتنويع أنشطتها لتشمل المعاملات باليوان، أن يفتح آفاقاً جديدة للتجارة والإستثمار مع آسيا.

وعليه يوصي إتحاد المصارف العربية تبنّي الإستراتيجيات التالية:

الإستراتيجية الأولى

على المصارف العربية، تعزيز أطر تنويع العملات من خلال توسيع قدرات التسوية باليوان والروبل، مما يُقلّل من تأثرها بصدمات سيولة الدولار، ويتماشى مع الأهمية المتزايدة للصين كشريك تجاري. في الوقت نفسه، يجب على المصارف العربية تعزيز إحتياطات السيولة لمراعاة تقلُّبات تدفقات رأس المال العالمية، لا سيما مع إزدياد المخاطر النظامية نتيجة إنقسام بين الأنظمة الغربية والصينية – الروسية.

الإستراتيجية الثانية

على المصارف العربية، السعي إلى إقامة شراكات إقليمية وعابرة للحدود الآسيوية للإندماج في قنوات مالية بديلة، ويشمل ذلك تعميق العلاقات مع المؤسسات الصينية، والمشاركة في آليات تمويل مبادرة الحزام والطريق، وإستكشاف مشاريع مشتركة في مجال التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية، وذلك يُرسّخ مكانة المصارف العربية كوسيط بين الكتلتين الغربية والشرقية، مما يُعزّز مرونة المصارف العربية وأهميتها في ظل نظام مالي متعدّد الأقطاب.

الإستراتيجية الثالثة

على المصارف العربية، إعطاء الأولوية إلى الأمن السيبراني والمرونة الرقمية، فمع تسارع وتيرة التجزئة المالية، ستتوسّع المعاملات الرقمية العابرة للحدود، مما يزيد من التعرُّض للتهديدات السيبرانية. وسيكون الإستثمار في أنظمة المراقبة المدعومة بالذكاء

الإصطناعي، والتنسيق السيبراني الإقليمي، والعملات الرقمية السيادية، أمراً بالغ الأهمية لضمان الإستقرار.

الإستراتيجية الرابعة

على المصارف العربية، تبنّي إستراتيجيات لمواجهة المخاطر والحفاظ على ثقة المودعين، فالإبلاغ الشفّاف عن مدى التعرُّض للتقلُّبات المالية العالمية، والتواصل الإستباقي مع العمال، وإعتماد إستراتيجيات تنويع واضحة، يُعزّز ثقة العمال. كما أن هذه الإستراتيجيات تمكّن المصارف العربية من التكيّف مع بيئة مالية متعدّدة الأقطاب مع الحفاظ على الإستقرار النظامي.

الآفاق المستقبلية

إن مستقبل العالم بعد قمّة بوتين – شي، يسير نحو ترسيخ التعدُّدية القطبية، وتفتّت الحوكمة العالمية. ويُشير الإعلان المشترك للقمّة، إلى محاولة لإعادة تشكيل النظام الدولي إلى كتل متنافسة. وهذا يعني أن النظام الأحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، سوف يتحوّل تدريجياً إلى بيئة تتوزّع فيها القوة بين مراكز متعدّدة، وتتقدّم الصين وروسيا كنواة لمحور بديل للولايات المتحدة. على المدى القريب، ستتزايد حالة عدم اليقين في المؤسسات العالمية، وستواجه الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومنظمة التجارة العالمية صعوبة أكبر في بناء توافق في الآراء، إذ يُعقّد التنسيق الصيني – الروسي الجهود الغربية لفرض عقوبات وتدابير أمنية.

ومن المرجّح أن تستغل بعض الدول، ولا سيما في الجنوب العالمي، هذا التنافس للحصول على شروط أفضل في المعاملات الدولية، مما يُسرّع في تنويع الشراكات ويُضعف الشروط الغربية. على المدى المتوسط، سيؤدي تركيز القمّة على التخلّي عن الدولار وتسوية المعاملات التجارية بالروبل واليوان إلى إعادة تشكيل التدفقات المالية تدريجياً، وسيؤدي ذلك إلى زيادة المخاطر النظامية.

كما ستشهد الممرّات تجزئة، إذ ستتجاوز الطرق الأوراسية بشكل متزايد، المؤسسات الغربية وتنسجم مع مبادرة الحزام والطريق الصينية.

على المدى البعيد، تساهم القمّة في ظهور نظام عالمي جديد، وعلى المؤسسات والمعايير الغربية أن تتعايش مع هياكل موازية تروّج لها الصين وروسيا، مما يؤدي إلى أنظمة مزدوجة للحكم والتمويل والتجارة.

في المحصّلة، إن الآفاق المستقبلية لما بعد القمّة تسير نحو تزايد التعدُّدية القطبية، والتشرذم المالي والمؤسسي، وتفاقم حالة عدم اليقين العالمي، وبذلك ينتقل العالم من نظام أحادي القطب تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى بيئة متعدّدة الأقطاب، حيث يتعيّن على الدول والشركات التكيُّف مع قواعد وعملات ومراكز قوى متنافسة.

د. سهى معاد
كاتبة ومحلّلة إستراتيجية